



المراسلة رقم 2018/601

تونس في 05 ديسمبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد: وزير الصحة على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: بخصوص وضعية مساعدي الصحة بولاية قفصة

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

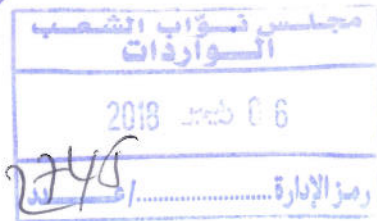
الرجاء التفضل بتوضيح وضعية مساعدي الصحة بولاية قفصة.

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في إنتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري





تونس في 05 ديسمبر 2018

المراسلة رقم 2018/617

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد: وزير الصحة على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: طلب توضيح

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

هناك تجاوزات خطيرة يقوم بها عدة موردين إذ يقومون ببيع منتوجات الرضع بالصيدليات والمساحات الكبرى دون الحصول على رخصة الإستهلاك القانونية كما أن هناك محاولات من هياكل الوزارة لتسوية بعض الخلافات و من ذلك إسناد تراخيص للإستهلاك هو ما يشكل تهديدا محققا بصحة الرضع.

تجدون صحبة هذا المؤيدات في الغرض سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها. وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في إنتظار ردكم، تقبلوا منا أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري
مجلس نواب الشعب
الأمين العام



034367/2018/15

من وزير الصحة
إلى
مخاتبة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الإجابة على سؤالين كتابيين
المرجع: مكتوبكم عدد 1207 بتاريخ 17 ديسمبر 2018.
المصاحب: ملف الإجابة

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول سؤالين كتابيين توجه بهما
النائب السيد ياسين العياري حول وضعية مساعدي الصحة بولاية قفصة
والتجاوزات التي يقوم بها عدة موردين من خلال بيع منتجات الرضع دون
الحصول على رخص الاستهلاك القانونية ، تجدون طي هذا المكتوب
المعطيات حول هذا الملف.

والسلام

د. عبد الرؤوف الشريف
وزير الصحة



تونس في 24 ديسمبر 2018

من وزير الصحة

إلى

السيد النائب ياسين العياري

الموضوع: إجابة على سؤالين كتابيين

المرجع: مراسلاتكم الموجهة للسيد رئيس مجلس نواب الشعب تحت عدد
2018 /601 و عدد 2018 /617 بتاريخ 05 ديسمبر 2018

و بعد،

تبعاً لمراسلاتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه و التي تقدمتم من خلالها بسؤالين
كتابيين حول وضعية مساعدي الصحة بولاية قفصة و التجاوزات التي يقوم بها
عدة موردين من خلال بيع منتجات الرضع دون الحصول على رخص الاستهلاك
القانونية ، يشرفني إفادتكم بما يلي:

الإجابة حول وضعية مساعدي الصحة بولاية قفصة :

يبلغ عدد العاطلين عن العمل بالنسبة لمساعدتي الصحة على النطاق الوطني حوالي 13000 متخرج من بينهم 800 بولاية قفصة ،

و تحرص وزارة الصحة على تخصيص عدد من حصص الانتداب لفائدة هذا السلك و خلال الفترة 2015-2017 تم إمضاء عقود انتداب لفائدة 361 مساعد للصحة بولاية قفصة من بين المنتفعين بالآلية 16 علما وان المجموع الوطني قدره 999 عونا ،

كما تعمل وزارة الصحة على تحفيز و دعم مساعدي الصحة عبر الإلحاق لدى وكالة التعاون الفني أو لدى هياكل عمومية كوزارتي العدل و الشؤون الاجتماعية وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة لم تتمتع بحصص انتداب خلال سنتي 2017 و 2018 وهو ما أدى إلى تعذر مواصلة مجهودات الوزارة قصد استيعاب هذا السلك.

الإجابة حول تجاوزات خطيرة يقوم بها عدة موردين من خلال بيع منتجات الرضع بالصيدليات و المساحات الكبرى دون الحصول على رخص الاستهلاك القانونية ومحاولات من هياكل الوزارة لتسوية بعض الخلافات وإسناد تراخيص للاستهلاك

تولي وزارة الصحة أهمية كبيرة لموضوع ترويج منتجات صيدلية وشبه صيدلية ناجعة وذات جودة بالسوق الوطنية. ويقع التأكد من توفر الخاصيات المذكورة سلفا في المواد شبه الصيدلية الموردة مثل المستلزمات الطبية وحليب ومنتجات التغذية الخاصة بالرضع وأدوات الرضاعة والمكملات الغذائية عبر إخضاعها لمجموعة من الإجراءات منظمة بالنصوص التشريعية المتعلقة بالتجارة

الخارجية سبق وأن تمّ توضيحها في إطار الإجابة على سؤال النائب المحترم توجه به إلى السيد وزير الصحة خلال شهر مارس 2018 ذلك أنّه لا يمكن ترويج هذه المنتجات الموردة إلّا بعد إخضاعها إلى المراقبة الفنية والحصول على رخصة العرض للاستهلاك.

هذا وفي إطار تعزيز طرق المراقبة الفنية لهذه المنتجات، فقد عملت وزارة الصحة على:

-إعداد مشروعين أمرين حكوميين ينظمان المستلزمات الطبية و المكملات الغذائية من حيث التوريد والتصنيع والتوزيع، حاليا بصدد ضبط الصيغة النهائية على مستوى المصالح القانونية للوزارة،

-إخضاع المنتجات الموردة إلى التسجيل على غرار ما هو معمول به بالنسبة للأدوية والذي سيمكن من إجراء التقييم الكلينيكي بالإضافة إلى تقييم الجودة،

-تدعيم التنسيق بين وحدة الصيدلة والدواء والمخبر الوطني لمراقبة الأدوية بخصوص متابعة الملفات المتحصلة على رخص رفع وقتية (APE) للتأكد من إخضاع عينات منها للتحليل. كما تم تدعيم المنظومة الإعلامية الموجودة على مستوى وحدة الصيدلة والدواء في هذا الإطار،

-عقد اجتماعات دورية مع وزارة التجارة لتحيين القائمة "أ" الخاضعة للمراقبة الفنية الآلية عند التوريد بهدف إدراج منتجات جديدة إلى هذه القائمة.

أما بخصوص العمل الميداني، فقد تم تعزيز عمليات المراقبة من طرف هيكل الرقابة التابعة لوزارة الصحة لمسالك التوزيع القانونية سواء في إطار المراقبة بعد التسويق أو في إطار التصدي لترويج منتجات غير مراقبة وللمنتجات المهربة التي تباع بالأسواق الموازية. كما تم تدعيم التنسيق بين الوزارات المعنية وإجراء مهمات تفقدية ضمن فرق رقابة مشتركة تضم، إلى جانب وزارة الصحة، هيكل الرقابة التابعة للتجارة والديوانة وغيرها والتي مكّنت من اكتشاف عدة تجاوزات قام بها بعض الموردين مثل تدليس لرخص الرفع الوقتية وغيرها وهي الآن لدى الجهات الرقابية والقضائية. كما تم إصدار العديد من مقررات سحب لعدة منتجات شبه صيدلية من السوق التونسية لا تستجيب لمواصفات السلامة والجودة.

ومن ناحية أخرى، فقد أرسّت وزارة الصحة منظومة ناجعة تتعلق بالتصرف في الشكاوى والتي تهدف إلى مكافحة تقليد المنتجات وبالتالي حماية المستهلك من التأثيرات الجانبية التي يمكن أن تطرأ له بمناسبة استهلاك المنتجات سواء كانت موردة أو منتجة محلياً.

ويتمثل النشاط المتعلق بالتصرف في الشكاوى في:

- تقبل شكاوى المستهلكين أو المؤسسات بخصوص وجود عيب بمنتج معين (صيدلي أو شبه صيدلي)،
- السحب الوقتي للمنتوج المعني من باب أخذ الحيطة والحذر،
- اتخاذ الإجراءات السريعة بخصوص التأكد من مدى صحة هذه الشكاوى (أخذ عينات من طرف إدارة التفقد الصيدلي وتحليلها بالمخبر الوطني لمراقبة الأدوية) واتخاذ قرارات السحب النهائية من السوق،

- إصدار البلاغات بهدف إرشاد المستهلك،
- التنسيق مع عدة هيكل لمتابعة تنفيذ قرارات السحب وكذلك دراسة كافة المواد المرخص في تسويقها لفائدة المورد للمنتج الذي يشوبه عيب.

والسلام

د. عبد الرؤوف الشريف
وزير الصحة